الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

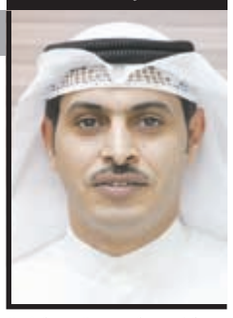

المعارضة.. بلغة كرة القدم

نشهد هذه الأيام حالة من التلاقي بين «الأزرق» و«البرتقالي» فكثير من موالاة 2011، 2012 او ما يعرف بفريق «الأزرق» بدأت تتبنى اغلب مطالبات فريق المعارضة «البرتقالي» وبدأ اصحاب الألوية الزرقاء يتحولون الى الحالة البرتقالية سياسيا، المنطق البسيط يقول ان الفريق البرتقالي كان على حق في مطالباته السابقة، او على الاقل هكذا يمكن ان نفهم هذا التحول او هكذا يجب ان نفهمه.

□□□

ولكن الحقيقة ان تحول اغلب منظري الأزرق الى الحالة البرتقالية مرده تغير التحالفات السياسية بين الاجنحة، بمعنى ادق ليس لانهم يرون ان المعارضة كانت على حق، بل لانهم يرون في مصلحتهم السياسية انتهاج المعارضة خاصة بعد ان تبين لهم ان موجة التحالفات الاخيرة خاصة بعد مجلس يوليو 2013 كانت أعلى وبكثير من موانئ طموحاتهم.

□□□

صعب جدا ان تقنعني كمتلق بسيط انك تحولت بين غمضة عين سياسية والتفاتتها من الأزرق الى البرتقالي من اجل عيون الوطن وكرمال رموش المصلحة العامة، لا، انت تحولت لان مؤشر بوصلة التحالفات ابتعد عن مصلحة «ازرقاؤك»، لذا قررت وبتوجيه ما من ان تغير دمك، وتسمح للدماء البرتقالية ان تجري في شراييينك الزرقاء عفوا تحولكم ما هو سوى انعكاس تحالفات الاجنحة التي ولدت يوم اولى جلسة للبرلمان.

□□□

وحتى أقرب المسألة اكثر من عرف كرة القدم عندما تحقق هدفا في مرمى الخصم وتكون مسيطرا تلجأ الى حالة الدفاع وتكون موالاة لتحافظ على الهدف وعن شباكك نظيفة لتخرج فائزا، اما عندما يسجل الفريق الخصم في مرماك هدفا هنا تتخلى على حالة الدفاع وتنتهج حالة الهجوم لتعوض خسارتك امام الخصم، وهذا ما حصل مع الفريق الأزرق، عندما كان فائزا كان ينتهج المولاة في ابشع حالاتها، وعندما خسر بدأ يضرب على وتر المعارضة الشرسة.

لن تقنعوا احدا، انتم اصلا لم تقنعوا احدا عندما كنتم موالاة، فكيف تعتقدون انهم ستكونون مقنعين وانتم ترتدون اقنعة المعارضة؟!

□□□

توضيح الواضح: هيك حكومة بدها هيك معارضة... زرقاء.

رأي قانوني

المستشار القانوني د.محمود ملحم

التعويض عن الحوادث أثناء وبسبب العمل

كثرت الدعاوى المتداولة أمام القضاء الكويتي والتي تدور رحاها حول موضوع التعويض عن الإصابات التي تحدث أثناء وبسبب العمل. ونظرا إلى الإشكاليات المطروحة والضبابية التي رافقت بعض الأحكام، فقد أثرنا التصويب على ما نص عليه القانون الفرنسي مقارنة مع ما تضمنه قانون العمل الكويتي وخاصة فيما يتعلق بفكره اثناء وبسبب العمل. وبعد التمحيص في الاطلاع على النصوص وجدنا ان القضاء قد اعتمد على رأي مرتكز على المفهوم الواسع من مناحيه وكان متشددا الى أقصى الحدود من ناحية أخرى.

فقانون العمل في القطاع الأهلي اشترط اجتماع عنصر المكان مع الزمان بمفهوم ضيق جدا وهذا من شأنه أن يجعل وسائل الإثبات ضيقة إلى أبعد الحدود بحيث يجعل من دور القاضي سلبيا بحتا ويقوده إلى السير نحو النظرية المقيدة في عملية إثبات الضرر الواقع على العامل بسبب وأثناء العمل وهذا ما يؤدي إلى أن يفلت رب العمل من التعويض على الرغم من الوقائع الموجودة والتي تشكل ركنا أساسيا يعتمد عليه في الحكم بالتعويض. فمدلول بسبب العمل او مدلول أثناءه يجب أن يفسر بالمفهوم الواسع انطلاقا من النية نحو تعويض المتضرر.

وقد أبدينا رأينا في دراسات سابقة حول موضوع عقد العمل واشرنا الى انه لا بد من اعتماد مفهوم يقوم على أساس إحلال المعيار التشريعي مكان المعيار القضائي وليس العكس، اذ انه يكتفى الإثبات أثناء العمل فقط وهذا ما اخذ به القضاء الفرنسي خاصة انه قد طور من مضامين القواعد القانونية بعد التعديل اذ حلت كلمة بمناسبة العمل مكان عنصر المكان والزمان، وهذا التطور جميل بحد ذاته فقد فتح الباب امام القضاء واصبح لزاما التقيد بالنص، فكل حادث بمناسبة العمل ما عدا الاستثناء وهو خطأ العامل، واجب التعويض. واثباتا على ذلك فقد قضى القضاء الفرنسي في حكم شهير على احد المطاعم بالتعويض على عامل لم يسجل وليس عنده التزام عقدي تجاه المطعم بل نص في حيثياته على انه يعتبر حادثا موجبا للتعويض مادام وقع داخل ملحقات ومكان العمل مادام العامل كان موجودا بفترة عمل مؤقتة اثناء التنظيف في عيد رأس السنة وقضى بالتعويض سواء وجد العامل داخل المكان او بعد الانتهاء من عمله سواء في فترة الراحة او مكان قريب من العمل او في المكان المخصص للسيارات او في الاروقة او غرف تبديل الملابس او غيرها، وباختصار فان القضاء الفرنسي انفتح على التعويض بعد التعديل وركز على عبارة مناسبة العمل وتحرر من مفهوم الركن الزمني ومفهوم الركن المكاني واشتراطه للعلاقة السببية بينهما.

وبعد صدور قانون العمل في القطاع الأهلي، ونظرا للنصوص التي شابها عيب قد تؤدي الى الطعن بعدم دستوريتها، كما بينا سابقا في مقالاتنا العديدة، فإننا ندعو المشرع الى تدارك النقص في هذا الموضوع الذي سوف يشكل مادة دسمة لملء الفراغ التشريعي فيما يتعلق بموضوع التعويض عن إصابات العمل والاكتفاء بموضوع توفر الشرطين بمفهوم واسع وإذ اننا لا نعني بذلك توافر احد هذين الشرطين ولكن توافرهما معا تحت مظلة بسبب العمل، أي يشمل الطريق ذهابا وايابا موقف السيارات وفترة الراحة بين الدوامين وغيرها وأخيرا كلمة القضاء يجب ان تكون تطبيق النص بالمفهوم الواسع والنظر الى مصلحة العامل في القطاع الأهلي وتدارك التضارب لان مصلحة العامل وحقوقه تبقى المعيار للحفاظ على الوطن والمجتمع.

خاطرة

ducky872000@yahoo.com
نجاة ناصر الحجي

العنف يزداد في العراق

يشهد العراق في الفترة الأخيرة عمليات قتل متسارعة في مناطق متعددة، حيث قتل 15 إيرانيا وثلاثة عراقيين من العاملين في محطات أنابيب الغاز من قبل رجال مسلحين شمال شرق بغداد، واستعجل المسلحون في الفرار بثلاث سيارات قبل اطلاق النار على العاملين فيما شقوا طريقا وسط الرمال على طول خط الغاز قرب مدينة بعقوبة، كما افرت عملية الهجوم عن إصابة خمسة إيرانيين وعراقيين، كما قتل 17 شخصا آخرين في عمليات هجوم في مناطق أخرى في العراق وفر 22 إرهابيا من الاعتقال.

وكان عمال أنبوب الغاز يحفرون طريق امتداد لانبوب الغاز في الرمال لربط شبكة انبوب الغاز العراقي مع جاره الإيراني.

وقال أحد شهود العيان ان ثلاثة من المسلحين خرجوا من السيارة إلى داخل وخارج الرمال التي يمتد بها أنبوب الغاز.

وقالت مصادر أمنية إن الهجوم حدث في المنطقة ذات الاغلبية السنية من مدينة بعقوبة التي تبعد 50 كيلومترا (30 ميلا) شمال بغداد.

وقتل مسلحون- مستخدمين القنابل ومستقلين سيارة منفصلة في ضواحي جنوبية من بغداد- اربعة اشخاص في نهراون وستة أشخاص في مدين، كما قتل اثنان من موظفي الحكومة في عملية اطلاق نار في غرب بغداد.

وقتل خمسة من رجال الأمن في انفجار قنبلة في سيارة في نقطة تفتيش في مدينة الرمادي الغربية.

وفي الوقت نفسه تم حجز 22 شخصا في بغداد نفسها بسبب الكشف عن «أسرار تتعلق بالإرهاب» وكانوا قد هربوا بعد الاستيلاء على الأسلحة التي كانت بحوزة الحرس.

وقالت وزراة الداخلية العراقية ان احد المحتجزين قتل وتم القبض على بقية الآخرين ما عدا ثلاثة اشخاص لكن أنباء أخرى ذكرت ان حوالي ثمانية اشخاص بقوا قيد الاحتجاز فيما قتل اثنان من الحرس.

وارتفع مستوى العنف في العراق هذا العام حيث لم يشهد مثله من عام 2008. وقالت الأمم المتحدة إن عدد القتلى على الساحة العراقية انخفض الى 659 في نوفمبر بمن فيهم 565 و94 شخصا من قوات الحرس الثوري مقارنة بـ 979 في اكتوبر لكن أكثر من 7150 من المدنيين و950 من قوات الحرس الثوري قتلوا منذ شهر يناير وهو المعدل الأعلى منذ عام 2008. فمتى يتوقف هذا القتل، وهذه الدماء التي تسيل؟ ولمصلحة من يحدث كل هذا في العراق؟!

في الصميم

www.leeesh.com
م.غنيم الزعبي

أمراض وبائية تفتك بالبلد

هو المدرس الخصوصي الذي حصلت على رقمه من جريدة الإعلانات وأدخلته لبيتك وأجلسته مقابل ابنك الصغير وجها لوجه ليشرح له ما استصعب عليه من دروس، لكن الكارثة هي أن ما يخرج من فم هذا الأستاذ ليس فقط معلومات مدرسية مفيدة، بل هو ينفث أيضا أخطر الأمراض المزمنة في عصرنا الحديث والذي ينتقل عن طريق التنفس من شخص لآخر يكون قريبا منه جدا كحالة ابنك وهذا المدرس. وهو كذلك الفراش الآسيوي الذي يعمل في مكتبك في الوزارة ويقوم بعمل الشاي والقهوة وإحضار الماء فيداه تلمسان كل ما يدخل إلى معدتك خلال السبع ساعات التي تتواجد فيها في دوامك لكنه يدخل معها شيئا آخر هو مرض وبائي خطير، إذا كان مصابا به وهو كذلك الشخص الذي ركب معك مصعدا مزدحما في أحد الأسواق ووجهك قريب من وجهه، فقط نفسان من فمه كفيلان بنقل ذلك المرض الڤيروسي لك.

الأمثلة السابقة التي ذكرتها وغيرها كثير، كثير جدا ضربتها لأوضح مدى خطورة هذا الأمراض وقربها منا ومحاصرتها لنا أينما نذهب وأسباب انتشارها في البلد بصورة خطيرة في السنوات القليلة سببه أمران لا ثالث لهما أولهما تفشي الرشوة والفساد في مكاتب الفحص في بلد الوافد وفي مواقع الفحص أيضا هنا في الكويت، والسبب الثاني هو أن نتيجة الفحوص سواء في الخارج أو في الكويت تسلم يدويا للعامل الذي يأخذها إن كان بها مشاكل ويبحث عمن (يضبطها) له مقابل مبلغ وقدره.

الحل للوضع الأول هي المراجعة العشوائية لنتائج الفحوصات سواء المعمولة في الخارج أو في الداخل مع وضع عقوبات صارمة والتهديد بالملاحقة القضائية لأي دكتور أو فني مختبر في حالة ثبوت وجود تلاعب أو تدليس في نتائج الفحوصات والحل للمشكلة الثانية هو بوجود شبكة مغلقة يتم عن طريقها إدخال نتائج الفحوصات ولها رقم سري وبرامج حماية يصعب اختراقها وتكون كمرجع بدلا من الورقية التي بسهل التلاعب بها.

● **نقطة أخيرة:** هناك أيضا نقص وخلل تشريعي، في حالة اكتشاف المستشفى لحالة مرض معد كالدرن والتهاب الكبد الوبائي لا يستطيع الطبيب حجز المريض دون إرادته فهو يستطيع رفض العلاج والمغادرة ولا تتعاون الداخلية مع الأطباء في هذه الحالة بحجة عدم وجود جريمة تستلزم القبض على هذا المريض الذي سيذهب وينشر مرضه في كل أنحاء البلد.

والسؤال لوزير الصحة هو: كم عدد حالات الدرن أو الڤيروس الكبدي الوبائي التي تم اكتشافها للوافدين بعد دخولهم وعملهم بمختلف الوزارات؟ وكيف تخطت هذه الحالات الفحوصات الأولية عند استقدام هذه الحالة؟ وهل توجد قوانين لحجز هؤلاء المرضى بقوة القانون في حال اكتشافها؟ وهل ممكن تجاوز هذه الفحوصات أو إخفاؤها لأنها ببساطة يتم تداولها يدويا ولا يوجد نظام ليتسلمها أطباء منع العدوى مباشرة من المختبرات؟

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

تجفيفهم هو الحل الأجدى

ثمة من يحاول أن يدفع مصر إلى الإرهاب والتطرف، وبالتأكيد هذه ليست المرة الأولى التي تحصل فيها تفجيرات أو محاولات اغتيال، ولكنها المرة الأخطر لعدة أسباب، أولها انتقال الأعمال الإرهابية من شبه جزيرة سيناء إلى العمق المصري، وهذا يعني أن هذه المواجهة رسم لها منفذوها مخططا مخيفا قد يودي بحياة الكثير من الأبرياء، وهنا أتوقف عند كلمة الأبرياء، فحتى العناصر الأمنية والعسكرية التي يتم استهدافهم هم من الأبرياء، فهؤلاء ليسوا على جبهة ضد العدو ويقتلون في حرب، بل هم ركائز لترسيخ الاستقرار، ولو افترضنا أن الجماعات المتطرفة تحلم بالانتصار على هذا الجيش، فمن الجهل قتل أفراد منه في ظل وجود جيش يقدر عدده بملايين الأفراد، فأي نصر سيتحقق لهم؟!

ولأن الجماعات تدرك ذلك، فإن هدفهم إذن هو زعزعة الاستقرار فقط، وهنا الطامة الكبرى أيضا، فمصر يقوم اقتصادها بالدرجة الأولى على الاستقرار، ذلك أنها ليست دولة نفطية بإمكانها بيع النفط حتى في الأزمات، ولكنها دولة سياحية بالدرجة الأولى، وهي الملاذ الهادئ لكل من يرهقه ضجيج الحياة وصخبها.

كذلك فإن الهجمات اتخذت اليوم طابعا مختلفا عن السابق، فالسيارات المفخخة والتي تقتحم المباني الأمنية هي فعل على درجة عالية من التنظيم والمقدرة على الوصول إلى عمق هدفها، وهذا يدعونا للتساؤل: كيف لهذه السيارات أن تصل وهل هذه الجماعات لديها أنصار ما في جهات أخرى تعمل بسرية؟

المشكلة في مصر، أن هناك طبقات من الناس تعيش في ظروف ليست على ما يرام، وهذه الطبقات تشكل هدفا للاستقطاب من الجماعات المتطرفة، أولا لحاجتها المادية، وثانيا بسبب براعة المتطرفين في الدخول إلى هؤلاء تحت ستار الدين، لذلك فمن الأجدى اليوم أن تتم تهيئة هذه الشرائح مهنيا وذهنيا لسد الثغرات التي يمكن للإرهابيين الدخول من خلالها إلى عقولهم، وهي أهم درجات تجفيف منابع الإرهاب.